

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم لميثاق الحقيقة والمصالحة ولا لميثاق الإستئصال والمغالطة

قال تعالى: "قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف والقوه في غيابات الجب يلتقطه بعض السيارة إن كنتم فاعلين" لا يمكن لهذا الشعب الأبي أن تتطلي عليه أساليب الخداع، فقد تمرس على التصدي لكل أنواع الظلم والإستبداد. فما إن وطئت رجل الإستعمار الفرنسي أرض هذا الوطن حتى هبّ الشعب كرجل واحد في جهاد مرير تحت قيادة الأمير عبد القادر استمر سنوات ثم تبعته معارك ضارية أخرى لم تتوقف حتى جاءت حرب التحرير في نوفمبر 1954 فجمعت كل القوى الصادقة فشنت جهادا ضروسا ضد هذا الإستعمار حتى ألقته خارج بلادها. وقد كانت هذه الحرب متأججة بروح الإسلام وكان الهدف إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. ولكن ما إن افنكت الجزائر استقلالها عام 1962 حتى صودر هذا الأمل واستبدل بجزائر اشتراكية تستمد تعاليمها من غير يناييعه الأصيلة. فكان لابد للشعب الجزائري أن يواصل نضاله وتضحياته من أجل استرجاع حقوقه ومكتسباته، ولم يقمّ له ذلك النضج ولم تتوفر له تلك الشروط إلاّ حين تهيأت له الظروف حين عُرِض عليه في 1991/12/26 أن يختار بكل حرية مشروعه المستقبلي فكان إجماع هذه الأمة على أن البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ هو الخطوة التي لابد منها للوصول إلى تحقيق مشروع الأمة الحضاري ... ولكن ورغم وضوح هذا البرنامج السياسي المبني على العمل في إطار السلم والإختيار الحر، يتعرض مرة أخرى اختيار الشعب للسلب باستعمال القوة والتتكيل، وهنا زجّ بخيرة الرجال و الشباب والشيوخ في معتقلات أقيمت في جنوب الصحراء في ظروف معيشية خطيرة مسببة للآلاف منهم أمراضا سرطانية وأخرى مزمنة، بينما اعتقل شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سجون عسكرية قاسية على الأبدان والمعنويات كما أنه شرع في التقتيل والتعذيب بدون محاكمات وبمداهمة الناس في بيوتهم الأمانة وأماكن عملهم واختطافهم قسريا. وإزاء هذا الوضع اضطر البعض منهم إلى الفرار خارج البلاد واضطر البعض الآخر إلى حمل السلاح دفاعا عن نفسه وعن شرفه ودينه، فأصبحت الجبال والوهاد مليئة بالمجاهدين فنتج عن ذلك حرب ضروس بين أعوان النظام وبين شعب يدافع عن حقه في استرجاع سيادته. وفي وقت ما انفك فيه رجال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنذ ذلك الإنقلاب المشؤوم يدعون ويطالبون النظام بالرجوع إلى الشرعية والرشد والتخلي عن استعمال القوة وذلك في تصريحات رسمية لرئيس المكتب التنفيذي المؤقت الشيخ عبد القادر حشاني تقبله الله عنده من الشهداء وكذا رسائل رئيسها إلى رئيس الدولة وكذا وثيقة 06/19/1995 الممضاة من طرف الشيوخ. كل ذلك لم يزد النظام إلاّ غطرسة وعتوا وامعانا في التتكيل بهذا الشعب الأعزل الذي شرع فيه بالتقتيل في سلسلة مجازر جماعية طالت القرى والمداشر بالرمكة ولاية غيلزان وكذا الرايس وبن طلحة بالعاصمة وفي بقاع أخرى عرفت بولائها للمشروع السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكما

شرعت أيضا في مخطط تحويل الرعب للخندق الآخر في شنّ حرب شعواء على رجالات المشروع الإسلامي في عملية اختطافات لم يشهد لها التاريخ في الجزائر والذين يجهل مصيرهم لحد الآن والأدهى والأمر في ذلك أن هذا النظام يتنكر لذلك وليس له الشجاعة للإعتراف بهذه الجرائم والتي يحاول إخفاءها بإخفاء كل آثار الجريمة والأفضع من ذلك ما أصبح يتسرب الآن من أن هناك نشاطا لسوق الأعضاء البشرية وطاولات التشريح في المراكز الجامعية للطلبة ازدهرت بين سنوات 1996/1994 قد استفاد منها تجار الحرب والانقلابات والذين يسعون الآن لتبييضها. ولم يتوقف العقلاء وأصحاب الرأي من دعوة هذا النظام مراجعة سياسة الكل أممي والعدول عن أسلوب الهروب إلى الأمام وعدم تقويت الفرص الثمينة للجلوس إلى طاولة الحوار وبحث الحلول التي يتوجب اتخاذها لإخراج البلاد والعباد من أتون حرب قد تأتي على الأخضر واليابس ، فكان لقاء روما الذي انبثق عنه ما عرف وقتها بوثيقة عقد روما قصد إقامة صلح وسلم لهذا النزاع ، لكنه لم يكن للنظام أذن صاغية واعية بل راح يتهم كل الأطراف المشاركة والمنظمة لهذا اللقاء بالخيانة والعمالة ودعوة للتدخل الأجنبي . وفي ظل هذه العشرية الحمراء وبدماء الشعب تمت المصادقة على اتفاقيات اقتصادية وصفقات تجارية وعقود شراكة رهنت ثروات الأمة وبذلك جعلت مستقبل الأجيال مرهونا وخاضعا للإحتكار الأجنبي الذي يوفر الشروط والمناخ والمبررات الحقيقية لعودة الإستثمار ، وتفاقت الأزمة اجتماعيا وأخلاقيا بانتشار وسائل الفساد وترويج لمواد التدمير البشري من مخدرات وكثرت عمليات السطو على حسابات خزينة الدولة وأموال الشعب وبلغت الرشوة أوجها خاصة عندما فتح النظام لكل الوصوليين وأصحاب المصالح والنفوذ من القمة وفي القاعدة عندما فتح الانقلابيون المجال والباب على مصراعيه لتجنيد الميليشيات وفرق الموت والاختطاف بدون ضوابط قانونية همهم الوحيد في ذلك هو انقاذ حالهم من الإنهيار . ولما لم يجد هذا النظام الحاكم مخرجا لما وقع فيه حاول العمل لإيجاد حلول على مقاسه تؤمنه من السقوط والإنهيار وتؤمن قيادات الإجرام من المحاسبة والرأي العام من حق معرفة الحقيقة والإنصاف فراح يخطط وينسج ويفبرك القوانين ومشاريع هي في حقيقتها وجوهرها تعقيد للأزمة وليس حلالها وراحت أجهزة النظام تدعو لعقد الندوات واصدار القوانين بدءا بقانون الرحمة إلى ترقيته لوثام مدني صبغت به الشرعية والقانونية لكل ما اقترفت من شناعة الجرائم والخروقات الفظيعة لحقوق الناس والأفراد بعفو خاص فعفي على المجني عليه وبرأت ساحة الجاني وبدأ العد العكسي لنهاية مرحلة من عمر الأزمة لتبدأ مرحلة أخرى بطرح مشروع يكون الشعب الضحية هو نفسه الذي يختفي وراءه الجاني لينسي الرأي العام كل ما وقع من مآسي وجرائم وبخطاب كان ومازال وسيبقى هو مطلب الشعب وكل العقلاء الذين اکتووا بنار هذا التمرد على الشرعية والشرعية... ألا وهو خطاب السلم والمصالحة وبقيادة من نعتقد أنهم لا ضلع ولا مسؤولية لهم في اندلاع الأزمة. إنه مشروع استفتاء الشعب في وثيقة لم يشارك في تحريرها ولم يستشر فيما تضمنته وإنما يطلب منه شيء واحد هو المصادقة واضفاء الشرعية عليها، وثيقة احتوت

على مغالطات وتلبيس الحق بالباطل وذلك بالإشادة بالخروج على الشرعية بالإنقلاب على اختيار الشعب وتمجيد عمل القتلة والانتقاليين والتشنيع والتسفيه لكل القوى الحية الممثلة للشعب والتي حاولت تجنب البلاد رحي حرب أتت على الأخضر واليابس ميثاق لم يوضح أطراف المتنازعة ولا موضوع النزاع وبالتالي يحدد الظالم من المظلوم وإنما المطلوب من الشعب أن يشهد شهادة زور على نفسه بأنه هو المجرم وعلى خصمه بأنه بريء. ميثاق يستفتى فيه الشعب بنعم ليؤسس ويشرع الإقصاء والتهميش والإعتداء على الحريات الفردية والجماعية ويقنن فيه الإقصاء السياسي للأفراد والجماعات ميثاق يستفتى فيه الشعب بلا ليفرض عليه البؤس السياسي والحرمان من الإقلاع الحضاري الذي ينشده الشعب الجزائري المجاهد والذي هو حقه كباقي الشعوب التي نالت حريتها وأعدت سيادتها المغتصبة من الإستبداد ومن المستبددين. ميثاق يخالف منهج الأنبياء والرسول في حق الأمة في الإطلاع ومعرفة الحقيقة أولاً من أجل تحقيق العدالة وهذا يوسف عليه السلام يرد رسول الملك ويقول : اسأل ما بال النسوة ؟ قبل أن يستجيب للملك ليمنه من الحكم والقيادة لا أن يشنع به في المهرجانات ، وفي القاعات وميادين اللعب . فمن صاغه فهو ظالم ومن تبناه وطرحه للأمة فهو ظالم ومن أعان على تمريره من بين يدي شعب محروم من الرأي والرأي المخالف فهو ظالم . وأما أولئك الرهط من إخواننا والذين انخرطوا ضمن خطة النظام مع سبق الإصرار والترصد فلقد تجاوزوا كل الخطوط الحمراء وتجاوزوا نقطة اللا رجوع بهرولتهم التي لا تحفظ شرفاً ولا تصون حقاً ولا تؤسس لإنصاف فنقول لهم أن ما تفعلونه نحن براء منه لأنه كما يقال : ما جاز وقت الرأي لايجوز وقت الموقف بحال من الأحوال فإذا كنا نحن الذين اکتوننا مباشرة بنار الحرب والمطاردة ندعوكم أن تتقنوا أنفسكم من هذا المنزلق الخطير الذي يذهب بخير أعمالكم فوالله ما بالتزلف ولا بالتسول على أبواب المرادية تحققون السلم والمصالحة ، إنما بالصبر والمصابرة والإحتساب والثبات على عهد ربكم وشعبكم فمن لكم غيرنا ناصح أمين.... وإن لم تفعلوا فاعلموا أنكم وكل من لف لفيكم ما أتم إلا ورقة تحترق وتتناثر غباراً أمام صلابة الحقيقة وصبر الرجال وقوة الحجة وعدالة القضية وتأييد الله بالنصر لكل مظلوم والقصاص له. وبناء على ما تقدم توضيحه في وثيقة المغالطة التاريخية المقترحة من النظام نطالب بما يلي :

1- ندعو إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة ونؤيد تكوين لجنة تحقيق نزيهة للتحقيق في الأزمة وأسبابها ومخلفاتها ونبدي استعدادنا للإمتثال أمامها ونتحمل مسؤولياتنا كاملة أمام الله ثم أمام الشعب .

2- استعدادنا للصفح والعفو والتسامح والتنازل لصالح الشعب الجزائري والجزائر

3- نتمسك بالسلم والأمن كأصل وكتأبوت لا يتحقق بدونهما النماء والإزدهار وكذا التمكين لعباد الله الصالحين ولا نرضى بأي حال من الأحوال التسليم والتفريط في حق شعبنا في استرجاع قراره وسيادته واختياره الحر

4- إننا نعرف مسبقا نتيجة الإستفتاء الذي طرحه السيد بوتفليقة وإننا ندرك أن الشعب الجزائري هو الآن رهينة الخطاب الأحادي الذي أصبح يكرس استئصالا أيديولوجيا لا يذكرونا إلا بمتل تلك الأنظمة الشمولية التي لا تقبل بالرأي الآخر.. وعليه ندعو الشعب الجزائري لتفويت الفرصة على مثل هذه المشاريع وذلك بالممانعة قال تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " من الجزائر

التاريخ : الجمعة 19 شعبان 1426 الموافق لـ 23 سبتمبر 2005.

السيد بن نعوم عبد الله المدعو عبد النور
مسؤول الإعلام والسياسة للجيش الإسلامي للإنفاذ سابقا
مستشار سابق بالمكتب الوطني المؤقت للجبهة إ